A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 4 من جدول الأعمال **CX/NE 19/10/6**

سبتمبر/أيلول 2019

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

الدورة العاشرة

روما، إيطاليا، 11–15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

استخدام مواصفات الدستور الغذائي في الإقليم

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

1– معلومات أساسية

1–1 في سياق إعادة تنشيط عمل لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام 2016، قدمت أمانة الدستور الغذائي نظامًا جديدًا يستند إلى الدراسات الاستقصائية لجمع البيانات عن استخدام مواصفات الدستور الغذائي[1] بصورة متواصلة من لجان التنسيق الإقليمية المشتركة الستّ كافة وذلك بهدف اكتساب فهم أفضل لجدوى عمل الدستور الغذائي.

1–2 ففي حين ركّزت الدراسة الاستقصائية الأولى التي بدأت في يوليو/تموز 2016 على استخدام الحدود القصوى لمستوى مخلّفات مبيدات الآفات في الأغذية والعلف، وثلاث مواصفات عامة والمبادئ العامة لنظافة الأغذية، ركّزت الدراسة الاستقصائية الثانية في عام 2019 على مجموعة مختلفة من مواصفات الدستور الغذائي، ولا سيما المواصفات التالية:

(1) الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية؛

(2) واستخدام نصّين من نصوص الدستور الغذائي المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات أي الخطوط التوجيهية الخاصة بتحليل مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات التي تحملها الأغذية ومدونة الممارسات للحد من مقاومة مضادات الميكروبات واحتوائها؛

[1] يشير مصطلح "مواصفات الدستور الغذائي" في كل أجزاء هذه الوثيقة إلى جميع النصوص الصادرة عن الدستور الغذائي بما يشمل المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات والحدود القصوى لمستوى المخلّفات، وغير ذلك.

(3) ومدونة الممارسات الإقليمية للأغذية التي تباع في الشوارع.

1-3 وبالإضافة إلى ذلك، وجّهت أسئلة إلى الأعضاء في ما يتعلق بالصعوبات المتصلة باستخدام نصوص الدستور الغذائي بوجه عام، وتم إبلاغهم بأن الدراسات الاستقصائية المقبلة ستغطي عددًا آخر محددًا من مواصفات الدستور الغذائي، بهدف تشكيل مجموعة من البيانات التمثيلية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي في جميع أنحاء العالم.

1-4 وقد تم استخدام مصطلح "استخدام" بمعناه العام ليشمل إدماج مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية إلى جانب أوجه الاستخدام الأخرى مثل توفير الدعم في الدورات التدريبية وبرامج الإرشاد.

1-5 وقد أجريت الدراسة الاستقصائية على الإنترنت باستخدام برنامج SurveyMonkey الذي أتاح تحليل البيانات وعرضها بسهولة أكبر. وكذلك أُتيحت ترجمة منفصلة إلى اللغة العربية وأعطيت للأعضاء مهلة مدّتها شهر واحد للإجابة على الاستقصاء.

2- تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية ومناقشتها

2-1 بلغ معدل الرد على الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام مواصفات الدستور الغذائي نسبة 60 في المائة (10 بلدان من أصل 17 بلدًا من البلدان الأعضاء المحتملة) في إقليم الشرق الأدنى. ويشير **الجدول 1** بالخطّ العريض، إلى أسماء جميع البلدان التي أجابت على الدراسة الاستقصائية في الإقليم، ويشير إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (وفقًا للبنك الدولي) بعلامة نجمة (*)[2].

2-2 وانخفض معدّل الردّ على الدراسة بأربع بلدان مقارنةً بالدراسة الاستقصائية السابقة. وأجاب تسعة أعضاء من لجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى على الدراستين الاستقصائيتين اللتين تم إجراؤها في عامي 2016 و2019، في حين لم يُجِب خمسة أعضاء (المشار إليهم في الجدول بعلامة ×) من بين الأعضاء الذين أجابوا على الدراسة الاستقصائية لعام 2016، على الدراسة الاستقصائية لعام 2019.

[2] تعرّف البلدان النامية كبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وفقاً لقائمة تصنيف الاقتصادات الصادرة عن البنك الدولي (يونيو/حزيران 2019).

الجدول 1: لمحة عامة عن المجيبين من لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا على الدراسة الاستقصائية لعام 2019 بشأن استخدام مواصفات الدستور الغذائي (ترد الأسماء بالخط العريض)

الجزائر	**الكويت**	**السودان×**
البحرين	لبنان×	**الجمهورية العربية السورية***
جمهورية مصر العربية*	**ليبيا**	تونس*×
جمهورية إيران الإسلامية	سلطنة عمان	**الإمارات العربية المتحدة**
العراق	قطر×	**اليمن***
الأردن	المملكة العربية السعودية×	

** البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (قائمة تصنيف الاقتصادات الصادرة عن البنك الدولي، يونيو/حزيران 2019)*
× البلدان التي أجابت على الدراسة الاستقصائية لعام 2016 ولكنها لم تُجِب على الدراسة الاستقصائية لعام 2019.

2-3 وفي ما يلي موجز لنتائج الدراسة الاستقصائية:[3]

(1) *مواءمة الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية:*[4] أشارت أربعة بلدان (أي 40 في المائة) إلى أنه تمت مواءمة الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية التي يتم بيعها على المستوى الوطني مع الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية الصادرة عن الدستور الغذائي بصورة كاملة، وأشارت أربعة بلدان أخرى (أي 40 في المائة) إلى أنها قامت بمواءمة هذه الحدود القصوى بصورة جزئية مع الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية الصادرة عن الدستور الغذائي. وأفاد هؤلاء الأعضاء عن أسباب مختلفة لأوجه الخلل مثل اللوائح الوطنية التي تستند إلى اتفاقات متعددة الأطراف التي لا تتماشى مع الحدود القصوى التي ينص عليها الدستور الغذائي، أو وجود خطوط توجيهية وطنية تكون الحدود فيها مختلفة عن تلك الواردة في الدستور الغذائي. وأشار بلدان (أي 20 في المائة) إلى أنهما لم يقوما على الإطلاق بمواءمة التشريعات مع الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية بسبب القيود المختلفة التي وضعها الاتحاد الأوروبي، أو بسبب حظر محفزات النمو في البلاد أو غياب الخطوط التوجيهية وقدرات الاختبار على الصعيد الوطني.

(2) *استخدام الخطوط التوجيهية الخاصة بتحليل مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات التي تحملها الأغذية (CXG 77-2011):* أشارت أربعة بلدان من تلك التي أجابت عن الدراسة الاستقصائية (أي 40 في المائة) إلى أنه تم إدماج الخطوط التوجيهية مباشرة في التشريعات/المعايير الوطنية أو أنه يتم اتّباعها بصورة غير مباشرة بما أنها تتماشى مع توجيهات سائر الأجهزة المعنية بوضع المواصفات مثل هيئة التقييس

[3] يمكن الولوج إلى جميع نتائج الدراسة الاستقصائية في اللغة الأصلية عبر الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FMeetings%252FCX-734-10%252FWorking%2Bdocuments%252Fne10_6e_SURVEYRESULTS.pdf

[4] اعتبارًا من يونيو/حزيران 2019، بلغ عدد النصوص الصادرة عن الدستور الغذائي بشأن الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية 632 نصًا يغطي 66 عقّارًا بيطريًا.

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو المنظمة العالمية لصحة الحيوان. وقال نصف عدد البلدان المجيبة على الدراسة الاستقصائية (أي 50 في المائة) إنه لا يجري استخدام الخطوط التوجيهية، ويعزي السبب في ذلك أساسًا إلى غياب خطط المراقبة الوطنية الخاصة بمقاومة مضادات المكروبات، وهي خطط في طور الإعداد، أو بسبب غياب القدرات في هذا المجال. ولم يكن بلد واحد (أي 10 في المائة) على علم بمستوى استخدام هذه الخطوط التوجيهية.

(3) *استخدام مدونة السلوك للحد من مقاومة مضادات الميكروبات واحتوائها (CXC 61-2005):* بالاستناد إلى إجابات الأعضاء، تستخدم ثلاثة بلدان (أي 30 في المائة) مدونة السلوك للحد من مقاومة مضادات الميكروبات واحتوائها. وأشارت أربعة أعضاء (أي 40 في المائة) إلى عدم اعتماد هذه المدونة بسبب الافتقار إلى التدريب حول هذا الموضوع، أو بسبب العمل الجاري على وثائق التشريعات والسياسات الوطنية في هذا المجال. أما البلدان المجيبة المتبقية (30 في المائة) فقد أشارت إلى أنها لم تكن تعرف إذا ما كانت مدونة السلوك مستخدمة في البلاد.

(4) *استخدام مدونة الممارسات الإقليمية للنظافة الصحية بشأن الأغذية التي تباع في الشوارع (CXP 71R 2013):* تستخدم ثلاثة بلدان فقط في المنطقة (أي 30 في المائة) مدونة الممارسات الإقليمية كجزء من التشريعات الوطنية وكمبادئ توجيهية خلال إجراءات مراقبة الباعة في الشوارع مثلاً. وأشار نصف البلدان المجيبة على الدراسة (أي خمسة بلدان) إلى أنها لا تستخدم هذه المدوّنة مفيدةً أنّها وجدت أن *المبادئ العامة لنظافة الأغذية* (CXC 1-1969) تغطي بما فيه الكفاية هذه المسألة، أو أن مسألة الأغذية التي تباع في الشوارع غير خاضعة لأي تنظيم.

(5) *الصعوبات التي ينطوي عليها استخدام أحكام الدستور الغذائي:* كانت أبرز القضايا التي تم تصنيفها ذات تأثير سلبي عال أو عال جدًا على استخدام مواصفات الدستور الغذائي في الإقليم: الصعوبات في مواكبة التغييرات في المواصفات (ولا سيما في ما يتعلق بالحدود القصوى والحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية)؛ ومدة عمليات التنفيذ الوطنية والافتقار إلى الموارد.

2-4 ويلخّص **الشكل 1** الصعوبات الإضافية التي تؤثر في استخدام مواصفات الدستور الغذائي والتي واجهها أكثر من بلد في الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، أشار عدد من البلدان إلى أنها قد واجهت صعوبة في اللغة، واقترحت إنشاء لجنة أو فريق لترجمة النصوص إلى اللغة العربية. وعلاوةً على ذلك، أشار بلدان آخران إلى عدم قدرتهما على حضور اجتماعات اللجان الفنية بسبب مسائل تتعلق مثلاً بالحصول على تأشيرات الدخول.

الشكل 1: أمثلة عن الصعوبات في استخدام مواصفات الدستور الغذائي في إقليم الشرق الأدنى

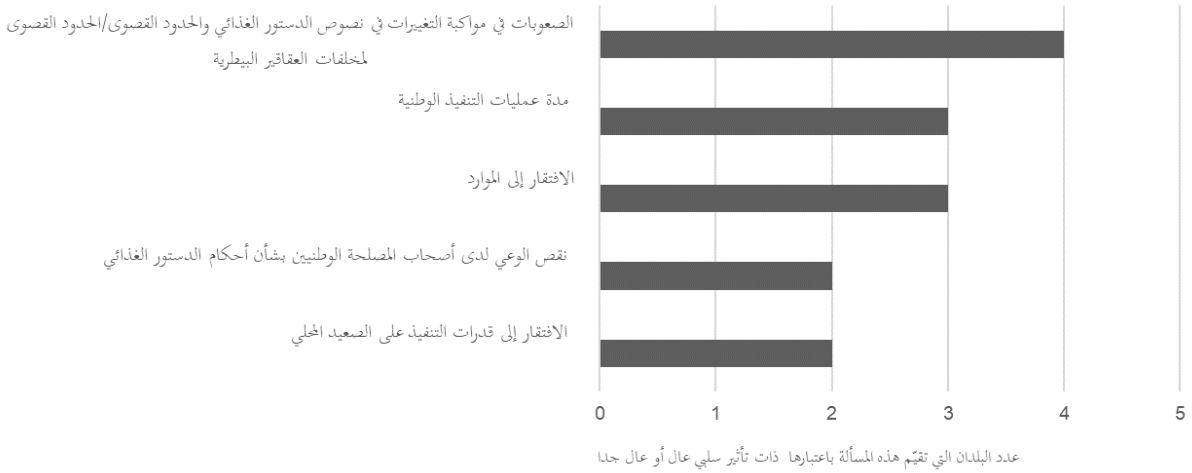

3- الاستنتاجات

3-1 بلغ معدّل الإجابة عن الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام مواصفات الدستور الغذائي 77 في المائة في إقليم الشرق الأدنى بشكل عام، ما سيساعد على وضع قاعدة مرجعية حول استخدام مواصفات الدستور الغذائي في الإقليم. وأظهر حوالي 40 في المائة من أعضاء لجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى استمرارية في الإجابة عن الدراسات الاستقصائية التي تجريها أمانة الدستور الغذائي بشأن استخدام المواصفات.

3-2 وإنّ مستوى مواءمة نصوص الدستور الغذائي الخاصة بالحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية في إقليم الشرق الأدنى (بصورة كاملة أو جزئية) عالٍ (مثل ما كان عليه مستوى مواءمة نصوص الدستور الغذائي الخاصة بالحدود القصوى لمخلفات المبيدات التي جرى استقصاؤها في عام 2016). وما زالت الخطوط التوجيهية المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات ومدونة الممارسات للحد من مقاومة مضادات الميكروبات واحتوائها، غير مستخدمة على نحو تام، لأن خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات ما زالت قيد الإعداد في العديد من البلدان المجيبة. وأجابت نسبة 40 في المائة من البلدان أنها ليست على علم بما إذا كانت مدونة الممارسات قيد الاستخدام، ما من شأنه أن يشير إلى الحاجة إلى المزيد من التوعية. أمّا معدل استخدام مدونة الممارسات الإقليمية للنظافة الصحية بشأن الأغذية التي تباع في الشوارع فأقلّ، ما يشير إلى أنه ثمة عدد من البلدان في الإقليم يعتبر أن المبادئ العامة لنظافة الأغذية مناسبة/كافية أو أن هذا القطاع غير منظّم بما فيه الكفاية في بلدان أخرى في الإقليم.

3-3 ويعتبر العديد من البلدان الأعضاء في إقليم الشرق الأدنى أن الصعوبات المتعلقة باستخدام مواصفات الدستور الغذائي ترتبط بصعوبة مواكبة عمليات التنقيح التي تخضع لها هذه النصوص (ولا سيما في ما يتعلق بالحدود القصوى والحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية).

4- التوصيات

4-1 طُلب من أعضاء الدستور الغذائي في إقليم الشرق الأدنى أخذ العلم بنتائج الدراسة الاستقصائية واستخدامها لإشراك أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الحصول على الدعم للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بسلامة الأغذية والتوعية بأهمية مواصفات الدستور الغذائي في بلدانهم.

4-2 وطُلب من لجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى توفير المدخلات في ما يتعلق بالأسئلة التالية لتوجيه عمل أمانة الدستور الغذائي في هذا المجال في المستقبل:

- *الدراسة الاستقصائية المقبلة:* هل ترغبون في أن نواصل إجراء الدراسات الاستقصائية؟ إذا كان جوابكم نعم، ما هي مجالات عمل الدستور الغذائي التي تريدون أن تشملها الدراسات الاستقصائية المقبلة؟[5]
- *تقييم مواصفات الدستور الغذائي:* إلى أي حدّ تعتبرون أن الإجابة على الدراسات الاستقصائية السنوية عن استخدام مواصفات الدستور الغذائي ممكنة؟ وما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لزيادة معدلات الرد على الدراسات الاستقصائية؟ وهل ثمة أي جهود وطنية أو إقليمية جارية لتقييم مستوى استخدام مواصفات الدستور الغذائي؟

[5] ملاحظة: خلال الدورة التاسعة للجنة تنسيق لإقليم الشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، حدد الأعضاء مواصفات الدستور الغذائي الخاصة بالسلع الأساسية الصادرة عن لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر المصنعة، التي قد لا تزال قائمة.